المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/ZZEW1290

عبد القادر عبد العالي | Abdelkader Abdelali*

مراجعة كتاب
"فهم الدولة العربية"

Book Review
Making Sense of the Arab State

عنوان الكتاب في لغته: *Making Sense of the Arab State*.

تحرير: ستيفن هايدمان ومارك لينتش Steven Heydemann & Marc Lynch.

الناشر: University of Michigan Press.

سنة النشر: 2024.

عدد الصفحات: 308.

* أستاذ التعليم العالي، قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر.

Professor, Political Science Department, Saida University, Algeria.
abdelaliabb@gmail.com

مقدمة

يضم كتاب **فهم الدولة العربية** مجموعة من المقالات التي يجمع بينها مشروع مراجعة إعادة النظر في فهم الدولة في المنطقة العربية. حرره مارك لينتش وستيفن هايدمان؛ وكلاهما مختص في دراسات الشرق الأوسط. وشارك فيه مجموعة من الباحثين ممن لهم إسهامات بارزة في الدراسات المقارنة التي تهتم بالمنطقة العربية: توبي دودج Toby Dodge، وليزا أندرسون Lisa Anderson، وريموند هينبوش Raymond Hinnebusch، وباسل صلّوخ، وديبالي موخوباديا Dipali Mukhopadhyay، وجوليان شويدلر Jillian Schwedler، وشون يوم Sean Yom، ودان سلاتر Dan Slater، إلى جانب المحررين. يناقش الكتاب أسئلة رئيسة تتعلق بحالة الدولة في العالم العربي والمقاربات التي يمكن من خلالها التنظير لها. فلم يعد السؤال: "لِمَ فشلت الدولة العربية؟"، بل أصبح: "كيف تبدو الدولة كما تبدو عليه؟" و"ما أشكال قوتها؟" و"كيف يعاد بناؤها باستمرار؟". صدر الكتاب عن سلسلة **ديمقراطيات ناشئة** *Emerging Democracies* الصادرة عن جامعة ميشيغان. وما يميز موقعه في سياق العلوم السياسية المقارنة هو جمعه وتوظيفه أدبيات كثيرة تتناول نظرية الدولة عامةً، وتراثًا واسعًا وثريًا من أبحاث الدولة في المنطقة العربية.

تنطلق فكرة الكتاب الرئيسة من انتقاد نموذج العجز Deficit Model، بوصفه مقاربة نظرية لفهم حالة الدولة العربية، بناءً على ما تفتقر إليه مقارنةً بالنموذج الغربي للدولة الحديثة، الذي جرى من خلاله وصفُها وتحليلُها ضمن جملة من المفاهيم التي تدور حول الضعف والهشاشة والفشل، أو غياب الدولة في بعض المجالات الاجتماعية، أو التركيز على خصائصها التسلطية والريعية، أو افتقارها إلى بعض الصفات أو الخصائص التقليدية مثل غياب الشرعية والديمقراطية وسيادة القانون (أو دولة القانون) والحوكمة الرشيدة. وهذا لا يساعد كثيرًا في فهم الدولة في المنطقة العربية. ولأن هذا، من وجهة نظر المشاركين في الكتاب، ليس وصفًا واقعيًا لحالة الدولة في المنطقة العربية، فإنها ليست بالضرورة فاشلة أو منهارة كما يروّج كثير من الأدبيات حول الدولة في العالم العربي؛ وبدلًا من ذلك، يقترحون رؤية نظرية تنطلق من حسبان الدولة، في حد ذاتها، كيانًا سياسيًا Polity غير متجانس في بنيته داخليًا. فالدولة حقل سياسي للتفاوض والتنازع، وكيان متعدد الأبعاد، وليست كيانًا متكاملًا أو متجانسًا أو صلبًا. وقد تمثّل هذه النظرة تحديًا للمنظور النقدي والتحليلي لحالة الدولة العربية، كما عند نزيه الأيوبي[1] وخلدون حسن النقيب[2]، حول الطابع التسلطي والريعي والعنيف للدولة المتضخمة مع الافتقار إلى المؤسسات القوية، أو الذي يركز على البنى الثقافية العميقة في الدولة العربية ومجتمعها، والذي يكمن في ثقافتها الأبوية عند هشام شرابي[3].

أولًا: ما يطرحه الكتاب

تنقسم موضوعات الكتاب ثلاثة أقسام مشكَّلة من عشرة فصول، فضلًا عن المقدمة. يتناول القسم الأول إشكالية التدوُّل Stateness، بينما يتناول القسم الثاني إشكالية النظاموية Regime-ness، في حين يتناول القسم الثالث قضايا مقاومة المجتمع للدولة. ويعرض بعض الفصول حالات عينية بالدراسة، هي العراق ولبنان والأردن وأفغانستان، ومن زوايا تحليلية متنوعة تباينت من الريع إلى الرقمنة، ومن القبيلة إلى الطائفة.

يحاجّ المحرران بضرورة رفض التبسيطات الثقافية والقراءات الاستشراقية للدولة العربية، ويدعوان إلى استخدام نظريات الدولة عبر مرجعيات نظرية متعددة. وتبرز في هذا السياق إسهامات كل من مايكل مان حول البنية التحتية للسلطة[4]، وجيمس سكوت حول تقنيات الدولة في فرض النظام والتماثل الاجتماعي على المجتمع[5]، وتيموثي ميتشل حول الحدود بين الدولة والمجتمع ورقابة الدولة على المجتمع المتحركة وغير الواضحة[6]، وأنطونيو غرامشي ومفاهيمه الأساسية المتعلقة بالهيمنة والكتلة التاريخية[7]، وبيير بورديو حول رأس المال الرمزي وحقل السلطة الذي يتشكّل حول الدولة بوصفها حقلًا تنافسيًا لا كيانًا متماسكًا ومتجانسًا[8]؛ إضافة إلى التراث النظري الأوسع المتعلق بنظرية الدولة في إسهامات ماكس فيبر والتيارات

1 نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة حسين أمجد (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).

2 خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

3 هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ترجمة محمد شريح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

4 Michael Mann, *The Sources of Social Power* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).

5 James C. Scott, *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed*, Yale Agrarian Studies (New Haven/ London: Yale University Press, 1998), pp. 82-83.

6 Timothy Mitchell, "The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics," *American Political Science Review,* vol. 85, no. 1 (1991), pp. 77-96.

7 أنطونيو جرامشي، **كراسات السجن**، ترجمة عادل غنيم (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994).

8 بيير بورديو، **عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس (1989-1992)**، ترجمة نصير مروة (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

ما بعد الفيبرية، الذي يدعو الكتاب إلى تجاوزه، لكن عبر تجديده نظريًا ونقديًا، على غرار ما تقدّمه أعمال جويبل ميغدال[9]، التي تنظر إلى الدولة بوصفها تنظيمًا ضمن المجتمع، يتنافس مع قوى اجتماعية أخرى على وضع القواعد، كما في نموذجه المعروف، "الدولة في المجتمع"؛ غير أن الكتاب يؤكد ضرورة توظيف هذا النموذج توظيفًا نقديًا، بعيدًا عن إسقاطه آليًا على السياق العربي (أو السياقات العربية).

يقترح الكتاب، من خلال تمييزه بين الدولة والنظام السياسي والمجتمع، ضرورة التمييز في دراسة الدولة بين مفهومَين أساسيَين جرى الاشتغال بهما في فصول الكتاب، هما التدوُّل والنظاموية[10]؛ فالتدوُّل يعني تلك العملية التي بمقتضاها يكتسب الكيان السياسي طابع الدولة، إنه مجموع العمليات والأنشطة التي تكشف عن قدرات الدولة ودرجة حضورها وغيابها في المجتمع، ويقصد به، وفق التعريف الذي ورد في الكتاب، "مؤشرًا على قدرة الدولة، أي الفاعلية التي تقدم بها مؤسسات الدولة وفاعلوها أشكالًا مختلفة من الحوكمة، فضلًا عن السمات الرمزية والأدائية والمكانية التي تتجلى الدول من خلالها في المجتمعات وعبرها" (ص 1-2). وتعني النظاموية الاتسام بسمة النظام الحاكم Regime، وهي العمليات التي تُكسب السلطة السياسية طابع النظام الحاكم؛ بينما يشير، وفق التعريف الذي ورد في الكتاب، إلى "قدرة الحكام على إرساء القواعد والمعايير والممارسات التي تمثّل أحد أشكال نظام الحكم في معناه الأوسع، وتحدد نمطه وممارساته وسماته الخاصة" (ص 4).

يبين المحرران، في مقدمة الكتاب، طبيعة العمل النقدي والتنظيري حول الدولة، كما يقدمان تبريرًا لدراسة "الدولة العربية" بوصفها حالة تحليليةً موحدة، على الرغم من التباينات الجغرافية والتاريخية بين تجارب الدول العربية؛ إذ يحاجّان بأن هذه الدول تتقاسم تجربة تاريخية مشتركة، تتمثل في خضوعها للحكم العثماني ثم تعرّضها للاستعمار الأوروبي (مع وجود بعض الاستثناءات)، إضافة إلى تشابه أنماط الدولة الريعية في عدد من الدول العربية. ومن ناحية أخرى، تواجه هذه الدول تحديات متماثلة تقريبًا، أبرزها حجم التدخلات الخارجية في المنطقة وخضوعها للإكراهات البنيوية، الإقليمية والدولية. وهذا ما أتاح للأنظمة العربية أن تتعلم من التجارب فيما بينها، ومنحها قدرًا من المرونة والقدرة على التكيف. وفضلًا عن ذلك، ثمّة حد أدنى من الثقافة السياسية المشتركة التي جعلت الدول العربية تتشابه في أشكالها وأنماط تدوُّلها وممارسات أنظمتها الحاكمة وأنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع فيها.

يقدم هايدمان في الفصل الأول، "رؤية الدولة أو لماذا تبدو الدول العربية على نحو ما تبدو عليه؟"، نقدًا لنموذج العجز، ويحاجّ بأن الدولة العربية ليست "ضعيفة" بالضرورة، بل إنها صممت لتكون قوية في بعض المجالات وضعيفة في أخرى؛ إذ إن ثمة بنية غير متوازنة في مكوناتها السلطوية، فهي من جهة قد تكون ضعيفة في تقديم الخدمات، لكنها من جهة أخرى قوية في مجالات القمع والأمن والتوزيع القسري للموارد. وهو بذلك يخالف في هذه المسألة الأيوبي الذي يرى أن شراسة الدولة وقمعها يخفيان ضعفها[11]. لذلك، يطرح هايدمان مفهوم "التدوُّل غير المتكافئ" Asymmetric Stateness إطارًا تحليليًا مركزيًا في الفصل، ويحاول من خلاله دراسة الدولة في المنطقة العربية لا من باب ما ينقصها من منظور بعض النظريات السائدة، بل من باب ما هي عليه فعلًا. كما يتناول آليات التوزيع والزبونية والأبوية بوصفها آليات للسيطرة والحكم وتوطيد النظام أو تحقيق سمة النظاموية. فيشير، مثلًا، إلى استخدام الدولة مجموعة من المؤسسات الكوربوراتية من أجل ضمان التحكم في النقابات والقوى الاجتماعية، خصوصًا في الأنظمة الجمهورية العربية (تونس ومصر والجزائر وسورية والعراق)؛ وهذه تمثّل بنية تحتية للسلطة بحسب مفهوم مايكل مان.

في هذا السياق، يقدم هايدمان تصورًا مغايرًا لمفهوم السياسة والتنافس على الوصول إلى الحكم؛ إذ لم يعد يقتصر على التعريف الكلاسيكي الذي صاغه هارولد لاسويل: "من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟"[12]، بل إنه يتعلق أيضًا "بمن لا يحصل، ولماذا لا يحصل، وماذا يفعل حيال ذلك؟" (ص 44). ويمكّننا هذا التصور من ملاحظة أنماطٍ من التدوّل غير المتكافئ والمواطنة المجزأة؛ وهي أنماط ترتبط

9 Joel S. Migdal, *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

10 نحتنا، على سبيل الاجتهاد، مفردة "التدوُّل" ترجمة لمصطلح Stateness، ونرى أنها الأنسب حتى لا يقع خلط بينها وبين مفردات "الدولتية" و"الدولانية" و"الدولوية" التي ترجمت بها مصطلحات مثل Statehood وStatism. كما نحتنا مفردة النظاموية ترجمة لمصطلح Regime-ness، بدلًا من النظامية، التي قد تتداخل مع مفردات أخرى تفيد الانتظام. ومن اللافت أن مصطلح Stateness تُرجم في دراسات متعددة بعبارات مختلفة مثل "حالة الدولة"، و"الطابع الدولتي" في الكيان السياسي، و"وصفة الدولة في الكيان السياسي"، و"كينونة الدولة"، وهي لا تسمح بالتفريق بينه وبين مصطلح Statehood الذي تُرجم أيضًا بمفردات/ عبارات قريبة مما سبق أو اكتُفِي بشرحه، ليعني "الوجود الدولاني"، أو الدولانية. ينظر على سبيل المثال: باسل صلّوخ، "اتفاق الطائف ودولة ما بعد الحرب في لبنان: تقنيات الاقتصاد السياسي للطائفية"، في: **الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسة حالة**، محمد حمشي ومراد دياني (محرران) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص 288.

11 الأيوبي، ص 656.

12 Harold D. Lasswell, *Politics: Who Gets What, When, How* (New York: Whittlesey House, 1936).

ارتباطًا وثيقًا بطرائق إدارة الحكم في البلدان العربية، التي تعتمد على تأمين السلطة والسيطرة من خلال آليات متعددة، مثل الزبونية وشبكات الولاء والأبوية والكوربوراتية. وفي بعض الحالات، تجري إعادة تفعيل الولاءات الأولية، الجهوية والقبلية، وتوظيفها أدوات لتوزيع المزايا والموارد مقابل الولاء. ويستند هذا التحليل إلى دراسات إمبريقية، مثل دراسة الحمزة الشديدي ونانسي عز الدين عن ليبيا وما يسميانه التبعية القسرية[13]. وينعكس هذا اللاتكافؤ في التدوُّل في مختلف السياسات والممارسات التوزيعية، بما في ذلك التفاوت التنموي بين المناطق، مثل تفضيل المراكز الحضرية على الأرياف والمناطق الطرفية، والمناطق الساحلية على حساب الداخلية، وانتهاج سياسات عقابية تنموية تجاه بعض المناطق التي يُنظَر إلى ولائها للنظام بعين الشك. وهي ممارسات شهدتها سياقات متعددة، مثل ما قام به نظام حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية والعراق، ونظام علي عبد الله صالح في اليمن، من تفضيل المناطق الشمالية وحرمان المناطق الجنوبية؛ وتفضيل النظام الليبي في عهد معمر القذافي المناطق التي تقطنها قبائل موالية، بحسب تحليل هايدمان. إضافة إلى ذلك، لجأت بعض الأنظمة إلى ممارسات قوّضت عملية التدوُّل، مثل توظيف الميليشيات أدوات لضمان السيطرة وترسيخ الولاء، أي الاستعانة بآليات وتنظيمات غير رسمية من أجل البقاء في الحكم. ويخلص هايدمان إلى أن مسارات بناء الدولة في المنطقة العربية لم تنتج دولًا ضعيفة ولا هشة، بل شرسة وغير متكافئة، وأن قدرات الدولة وأنماط الحوكمة تعكس متطلبات بقاء النظام الحاكم (ص 47).

وفي الفصل الثاني، "فهم ضعف الدولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، يحلل هينبوش التناقض المركزي في المنطقة العربية بين ضعف الدولة ومطواعية الأنظمة الاستبدادية Resilience؛ إذ إنه يرى أن معظم دول المنطقة تفتقر إلى القوة البنيوية Infrastructural Power التي تمكّنها من اختراق المجتمع وتنفيذ السياسات، لكنها تمتلك قوة استبدادية Despotic Power تمكّن الأنظمة من البقاء، عبر أجهزة الأمن والزبونية. ويستخدم هينبوش مقاربة فيبرية - خلدونية لفهم هذا التناقض، موضحًا أن الأنظمة العربية تمزج بين البيروقراطية الحديثة والممارسات الباتريمونية الجديدة Neo-patrimonialism، ينتج منها نمط هجين من الحوكمة الهجينة، أو "حوكمة هجينة". ويرجع ضعف الدولة إلى أسباب بنيوية، تتمثّل في فرض الحدود الاستعمارية من دون توافق هويتي، والتبعية الاقتصادية للمركز الغربي، وغياب الحروب المشكِّلة للدولة (كما كان الحال في تاريخ أوروبا الحديثة)، والاعتماد على الريع النفطي والحماية الخارجية. وقد شهدت الفترة 1960–1990 صعود "الجمهوريات الشعبوية" (ص 59-63) التي جمعت بين التأميم والإدماج الجماهيري، مقابل المَلَكيات الريعية التي استمدت قوتها من الشرعية التقليدية. غير أن التحول النيوليبرالي، منذ التسعينيات، أسهم في تآكل العقد الاجتماعي، ما أدى إلى تراجع القوة البنيوية للدولة وتضخّم الأجهزة الأمنية. وفي هذا السياق، انتهت الانتفاضات العربية، خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إلى درجات متفاوتة من تفكك الدولة: انهيار الدولة في ليبيا وسورية واليمن، مقابل صمود جزئي لتونس ومصر. ويخلص هينبوش إلى أن بناء الدولة العربية اتبع مسارًا غير خطي بلغ ذروته في الثمانينيات ثم تراجع، بينما نجحت تركيا وإيران ودول الخليج العربية في الحفاظ على الدولة بفضل الموارد أو التاريخ المؤسسي (ص 80-82).

يحاجّ دودج، في الفصل الثالث، "إعادة التفكير في الدولة ما بعد الاستعمارية في العراق"، بأن حالة العراق تتناسب مع ما يسميه الدولة المفككة Disaggregated State، ويعارض المنظور الفيبري الجديد الذي يتعامل مع الدولة بوصفها كيانًا موحدًا يحتكر العنف الشرعي ومزودًا بعقلانية بيروقراطية، ويؤكد أن هذا النموذج المتمركز حول التجربة الأوروبية Eurocentric يفهم الدول العربية اعتمادًا على ما تفتقر إليه مقارنةً بالنموذج الأوروبي المرجعي، وتنتج منه أحكام معيارية تتعلق بـ "ضعف" الدولة أو "فشلها". ويرفض أيضًا مفهوم "الدولة الهجينة"؛ لأنه لا يتجاوز فعليًا حدود النموذج الفيبري ويظل محكومًا بمنطق المقارنة السلبية والعقيمة. وبدلًا من ذلك، يقترح دودج تحليلًا يستند إلى أعمال مايكل مان وبيير بورديو وروب جيسوب Bob Jessop، وينظر إلى الدولة بوصفها شبكة من الحقول التنافسية (البيروقراطية، والسياسية، والاقتصادية، والإكراهية)، تشكلت من خلال صراع النخب على السيطرة على رأس المال في كل حقل من هذه الحقول، وينعكس هذا على تماسك الدولة بصفة مؤقتة، عندما تتوازن هذه القوى، ويتحول هذا التوازن إلى مؤسسات مستقرة عبر عملية "التبلور" Crystallization (ص 90-92).

ومن خلال حالة العراق، يبيّن دودج أن نظام البعث (1968–2003) نجح في دمج هذه الحقول عبر حزب مهيمن وقوة إكراهية مركزية، لكن الحروب والعقوبات الدولية أدت إلى تراجع مأسسة الدولة وتحولها نحو الزبونية والقبلية. وبعد عام 2003، لم تجر عملية بناء دولة حديثة، بل أعيد إنتاج خاصية التفكك من خلال المحاصصة الطائفية التي قسمت الحقل البيروقراطي وربطت المؤسسات السياسية بالولاءات الحزبية والطائفية، كما أدى ذلك إلى إدماج

13 Al-Hamzeh Al-Shadeedi & Nancy Ezzeddine, "Libyan Tribes in the Shadow of War and Peace," Clingendael International Affairs Think Tank and Academy, 2019, accessed on 5/4/2026, at: https://acr.ps/hBybGVv

الميليشيات في الحقل الإكراهي وحوّلتها إلى فاعل مؤسسي ضمن الدولة نفسها. ويخلص إلى أن العراق، سواء في عهد صدام أو بعده، لم يكن دولة فيبرية، بل كان فضاءً تنافسيًا بين نخب متصارعة مأسست انقسامها عبر أدوات الدولة نفسها وفقًا لما يعدّه مأسسةً للتفكك؛ أي إن الدولة العراقية لا تعكس نموذج الدولة الحديثة المستقلة، بل تعكس ميزان القوى بين نخبها المتنازعة (ص 106).

أما في الفصل الرابع، "القابلية للقراءة والمراقبة الرقمية والدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، فيتناول لينتش علاقة القدرات المعلوماتية للدولة بالمراقبة الرقمية في المنطقة العربية، وتحوّل التكنولوجيا الرقمية إلى أداة مركزية لتعزيز بقاء الأنظمة الاستبدادية. ويستند إلى تعريف ميليسا لي ونان تشانغ للقدرة المعلوماتية بوصفها مدى معرفة الدولة بمواطنيها وأنشطتهم وقدرتها على مراقبتهم (ص 118-132)، ويرى أنها تمثّل أساسًا لقدرات الدولة، البنيوية والاستخراجية والأيديولوجية. فكلما كانت المجتمعات أكثر "قابلية للقراءة"، زادت فعالية المراقبة والاستيعاب والقمع. ويبين لينتش أن الأنظمة العربية ركزت تاريخيًا على المراقبة لضمان البقاء السياسي، لا لتحقيق التنمية؛ إذ إنها وظفت آليات رصد المجتمعات ومراقبتها لتعزيز أمن النظام، لا لخدمة المجتمع. كما يُظهِر التفاوتَ بين الدول الصغيرة، مثل الأردن والمغرب، التي حققت اختراقًا اجتماعيًا عميقًا، والدول الكبيرة، مثل العراق ومصر والجزائر، التي واجهت صعوبات، مادية وبشرية، لتنفيذ مراقبة شاملة. ومع ذلك، فإن التقدم التكنولوجي (خصوصًا المراقبة الرقمية وتحليل البيانات الضخمة وتطور برامج التجسس) منح الأنظمة قدرة غير مسبوقة على جمع المعلومات وحلّ "مشكلة المعلومات الرأسية" (ص 127)؛ ما مكّنها من استبدال القمع الجماعي بسياسات استهداف انتقائية. ويرى لينتش أن هذه الأدوات حوّلت ميزان القوة لمصلحة الدولة، على غرار "النموذج الصيني"، لكنها لم تنتج بالضرورة حوكمة أفضل، بل عمقت الاستبداد. ويحذر من وهم القراءة الرقمية التي تختزل الواقع الاجتماعي في بيانات رقمية وتعجز عن فهم المعرفة المحلية؛ ما يخلق مقاومات جديدة وتحولات في النشاط السياسي خارج الفضاء الرقمي. ويخلص إلى أن توسع المراقبة الرقمية قد يمنح الأنظمة العربية قدرة مؤقتة على تجاوز ضعفها البنيوي، لكنه في النهاية يعمق القمع ويقوض الاستقرار السياسي بدلًا من دعمه (ص 130-133).

في الفصل الخامس، "ما نتحدث عنه حين نتحدث عن الدولة في لبنان ما بعد الحرب"، يقدم باسل صلّوخ نقدًا راديكاليًا للمفاهيم السائدة حول الدولة اللبنانية، رافضًا السردية التقليدية التي تصفها بـ "الضعف" أو "الغياب". ويرى أن هذا الخطاب مضلل؛ لأن الدولة لم تختف كما يرد في احتجاجات الشارع اللبناني على الخدمات: "وين الدولة؟" (أي "أين الدولة؟")، بل هي دولة متكاملة The Integral State بحسب مفهوم غرامشي (ص 142)، وأُعيدَ تشكيلها لتخدم تحالفًا من النخب الطائفية والمالية التي استولت عليها كليًا بعد الحرب الأهلية. ويناقش ثلاث صور تقليدية للدولة في لبنان: الأولى، "الدولة الضعيفة"، التي تفتقر إلى الاستقلالية المؤسسية، لكن هذا الضعف يمكن أن يكون أسلوبًا للحكم الغرض منه تجنب المسؤولية السياسية، كما في ملف اللاجئين السوريين؛ والثانية، "الدولة غير المادية"، التي يراها خطابًا أو أثرًا رمزيًا متجذرًا في الوجدان الشعبي، لكنها تفشل هي الأخرى في تفسير البنية المادية التي يقوم عليها النظام الطائفي؛ والثالثة، "الدولة الهجينة"، التي تشير إلى تداخل أدوار الدولة والفاعلين غير الدولة، خصوصًا الأحزاب السياسية والقوى السياسية الطائفية مثل حزب الله، لكنها لا تفسر الكيفية التي جرى بها تحويل الدولة إلى أداة ريعية خالصة. ويبين صلّوخ، في تحليله المادي، أن النخب السياسية والمالية استخدمت أدوات الدولة لنهب الاقتصاد الوطني عبر الدين العام (37.6 في المئة من الإنفاق)، والرواتب الزبونية، ودعم الكهرباء، مع تثبيت سعر الليرة لتمويل استهلاك يفوق الإنتاج؛ ما أدى إلى انهيار اقتصادي شامل. ويخلص إلى أن شعار "ما في دولة" (أي "لا توجد لدينا دولة") هو في جوهره استراتيجية أيديولوجية لتجريد الدولة من معناها وتستولي النخب على مواردها كلها؛ ذلك أن استمرار "الدولة المتكاملة" وفق النسخة اللبنانية، على الرغم من الكارثة الاقتصادية وانفجار مرفأ بيروت، يُبرز قدرة النظام الطائفي على إعادة إنتاج نفسه وقمع أي بدائل اجتماعية أو سياسية جذرية (ص 162-163).

وفي الفصل السادس، "الحكومة بوصفها مؤسسة تجارية: الدولة وأنماط السياسة المتغيرة في العالم العربي"، تقترح ليزا أندرسون تحقيبًا لتطور الدولة العربية. وترى أن الدولة الحديثة ليست الوحدة الأساسية لتحليل السلطة السياسية، بل إنها أصبحت في السياق العربي تشبه مؤسسة تجارية متجاوزةً حدود الدولة والنظام. وتستعرض مسار تطور الدولة التاريخي في المنطقة العربية، من "الدولة التنموية" إلى "الدولة الريعية الجديدة"، ثم إلى "فترة ما بعد 2011" حين تحولت إلى مؤسسة تجارية، وهيمن تحالف شبكات السياسيين ورجال الأعمال على جهاز الدولة ووظفوه لخدمة مصالحهم التجارية الجديدة. في المرحلة الأولى، مرحلة بناء الدول المستقلة (1950-1970)، دار صراع حول السيادة وتقرير المصير في فترة ما بعد الاستعمار، واتسمت بنزعة قومية، مثل القومية العربية الناصرية التي انتهت بهزيمة 1967 ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية (1979). وفي المرحلة الثانية، مرحلة الحفاظ على استقرار الأنظمة (1970-2003)، أصبح

الهدف حماية النظام وبقاءه بدلًا من حماية الدولة، واعتمد الحكام على الريع النفطي والدعم الخارجي لشراء الولاء، وأدى ذلك إلى تآكل مؤسسات الدولة، وأمننة الحياة المدنية، وتضخم الأجهزة الأمنية على حساب التنمية. أمّا في المرحلة الثالثة، مرحلة تحول الحكومة إلى مؤسسة تجارية (منذ عام 2011)، فقد أعيد تعريف السياسة بوصفها إدارةً للأعمال Business. وتحاجّ أندرسون بأن المواطنة في هذه المرحلة جرى تسليعها في عدد من الحالات، وبأن هدف الدولة تحوّل من تحقيق الاستقلال إلى "تسهيل الأعمال التجارية". وقد عمّق هذا التحوّلُ، حتى إن أنتج استقرارًا اقتصاديًا واستبدادًا "غير ليبرالي" ناجحًا، التفاوتَ الطبقي وأقصى الأغلبية عن المشاركة السياسية، ما يهدد بانفجارات اجتماعية مستقبلية (ص 169-192).

يعدّ الفصل السابع، "سياسة القصر بوصفها 'حكمًا هشًّا': ضعف الدولة في أفغانستان"، الفصل الوحيد الذي يتناول دولة غير عربية، لكنها تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط الأوسع. وفيه توظف ديبالي موخوباديايي مفهومها للهشاشة في السيادة وفي حالة الدولة Statehood، لتحاجّ بأن السلطة في أفغانستان تحت الوصاية الأجنبية الأميركية، في عهد الرئيسَين حامد كرزاي (2004-2014) وأشرف غني (2014-2021)، تركزت في مؤسسة "قصر الرئاسة"، بينما أهملت المؤسسات الرسمية الأخرى. وقارنت موخوباديايي بين أسلوبين في الحكم: نهج كرازاي التوافقي الذي اختار سياسة التسوية مع أمراء الحرب، وحاول إضعافهم عن طريق استمالتهم وتعيينهم في مناصب حكومية وتوزيع سلطة الأقاليم معهم، في مقابل سياسة الرئيس غني التي اتسمت بالمركزية والاستبداد، وسعى من خلالها لاستبعاد أمراء الحرب وتهميشهم، وأنتج ذلك تصاعد المعارضة الداخلية وتنامي تأييد قوة حركة طالبان، ما أدى إلى سقوط حكمه مع انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من أفغانستان في صيف 2021. وهي تمثّل حالة نموذجية لما تسميه الحكم الهش أو غير المستقر، حيث يتوقف بقاء الدولة على إدارة الشبكات الشخصية لمراكز القوى بدلًا من المؤسسات الرسمية (ص 198-225).

أمّا في الفصل الثامن، "القدرة المؤسسية والصراع: رؤية من الأردن"، فتحاجّ شويدلر بأن قدرة الدولة ليست سمة ثابتة، بل جرى إنتاجها وإعادة إنتاجها باستمرار من خلال الصراعات والمنافسات المستمرة بين الفاعلين من المجتمع، ولم تكن الاحتجاجات في الأردن تهديدًا للدولة بالضرورة، بل كانت وسيلة لبناء الدولة وإعادة بنائها. فالدولة الأردنية لم تمنع كل أنواع الاحتجاج، بل تكيفت وتطورت مؤسساتها منذ فترة الانتداب البريطاني واستقلال الأردن عام 1946، مع أشكال مختلفة من الاحتجاجات الداخلية، لكنها اكتسبت تدريجيًا قدرة على المأسسة والتفاوض مع القوى الاجتماعية، من خلال إقالة الحكومات أو تقديم تنازلات تكتيكية. إضافة إلى ذلك، تبين شويدلر أن قدرة الدولة الأردنية ارتبطت بإدارة المكان، حيث استخدمت الجغرافيا والبيئة العمرانية أداةً للضبط السياسي. فاختيار عمان عاصمةً، وتهميش مدن الأطراف، والتحكم في مواقع الاحتجاجات (مثل مسجد الحسيني، والدوار الرابع) عكس كلّه "هندسة سلطوية" للمكان، واعتمد النظام أيضًا على سرديتين متناقضتين، تتمثلان في الاستقرار لجذب الاستثمار والأزمة لجلب المساعدات، آليةً لإدامة الحكم، وهذا يشابه ما يسميه تشارلز تيلي "الدولة تُصنَع بالحرب"[14]، لكنها تصبح عند شويدلر "الدولة تُصنَع بالاحتجاج" (ص 231-245).

وفي الفصل التاسع، "الماء والدولة والقبيلة في الأردن: حالة مشروع نقل مياه الديسي"، يناقش شون يوم كيف أن الصراع حول المياه، بوصفه نوعًا من الاحتجاج في الأردن، لا ينتمي إلى موجة الربيع العربي، على الرغم من تزامنه معها، لأنه يمثل نوعًا من الاحتجاج الداخلي الذي قاده فاعلون محليون اعتبروا أنفسهم حلفاء وموالين ومساهمين في صنع الدولة الأردنية؛ إذ مارس رجال القبائل أنشطة تخريبية لمنشآت المياه تسامحت معها الدولة وانحازت إليها في المحاكم على إثر مقاضاة شركة المياه للأضرار التي لحقتها، من دون أن يعني ذلك أن الأردن دولة فاشلة أو ضعيفة، بل يعني أنه يمارس سلطته عبر التفاوض والمساومة أكثر من الفرض المطلق، وعبر عملية تدوُّل غير متكافئ Uneven Stateness ومحدود عن قصد، وفق حوكمة انتقائية (ص 249)؛ ولأن هذا النوع من الاحتجاج مثّل مقاومة محدودة للإصلاحات النيوليبرالية، من أجل استعادة الاقتصاد الأخلاقي المتصوَّر لتوزيع الموارد، وتحول إلى مجال تفاوضي على السلطة المحلية للقبائل، فإن الدولة ليست غائبة في البادية في هذه الحالة، بل حاضرة بطرائق غير رسمية بتفاوضها مع القوى القبلية على توزيع الموارد (ص 247-270).

أخيرًا، يعيد دان سلاتر في الفصل العاشر، "شبح الطيف: نحو تجاوز فئة ما تبقى من الدول الضعيفة"، تأكيد ما ورد في مقدمة الكتاب، ويشدد على أن مقاربة فشل الدولة، أو ضعف الدولة، ليست المقاربة الأنسب لفهم الدولة العربية، واصفًا إياها بـ "الفئة المتبقية" أو "فئة ما تبقى" Residual Category[15]. ويدعو إلى الانتقال من "النطاق الخطي" إلى "طيف التباين" Spectrum of

14 Charles Tilly, "War Making and State Making as Organized Crime," in: Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer & Theda Skocpol (eds.), *Bringing the State Back In* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

15 تصنيفٌ يُستخدَم في العلوم الاجتماعية ليضم الحالات التي لا يمكن تفسيرها أو تضمينها في الفئات التحليلية الرئيسة، فهي تعمل بوصفها "فئة لاقطة" تُعرَّف غالبًا من خلال ما تستبعده أكثر مما تُعرَّف عبر خصائص داخلية متماسكة. وهذه الفئة سمتها الأساسية الضعف التحليلي لأنها تجمع حالات متباينة تحت اسم واحد، ما يؤدي إلى طمس الفروق

Heterogeneity؛ حيث لا تقاس الدولة بقوتها أو ضعفها، بل بتنوع أبعاد قدراتها، وذلك وفق ثلاثة عناصر: 1. فهم الدولة بوصفها عملية تنافسية بين فاعلين اجتماعيين، لا بوصفها كيانًا ثابتًا أو ناقصًا، بل بوصفها كيانًا متحركًا يكتسب طابع الدولة (التدوُّل) باستمرار؛ 2. فهم الدولة من منطق النظاموية Regime-ness، أي كيفية تأكيد الأنظمة العربية البقاء، بوصفه قوة مفسرة لتطور الدول؛ 3. حسبان الاحتجاج والمقاومة، ضمن هذا السياق المتعلق بالتدوُّل والنظاموية، آليات لبناء الدولة لا أدوات تقويض لها بالضرورة (ص 274-280).

ثانيًا: قراءة نقدية في ما يطرحه الكتاب

يقدّم هذا الكتاب، بوصفه عملًا جماعيًا يضم مجموعة من الدراسات المتخصصة أنجزها باحثون في المنطقة العربية، عددًا من الإسهامات المميزة في دراسات الدولة العربية؛ يبرز في صدارتها إسهامه النظري، إذ يحاول اقتراح مقاربة بديلة لفهم الدولة العربية، وفي هذا السياق، تكمن قيمته المضافة. وهو لا يكتفي بنقد تصور "الدولة الضعيفة" ومراجعته وفق المنظور التنموي، بل يحاول تقديم نموذج تحليلي بديل يعيد صوغ السؤال التقليدي "لماذا فشلت الدولة؟"، يقوم على التدبر في سؤال "كيف يجري إنتاج الدولة وإعادة إنتاجها في المنطقة العربية؟".

ليست الدولة في هذه المنطقة العربية "ضعيفة" بالضرورة، أو لا يكفي حسبانها ضعيفة لتفسير ظهورها كذلك، كما يبدو من التوصيفات الشائعة، بل لها خصوصياتها في مسارات تشكّلها، ومن ناحية علاقتها بالقوى الاجتماعية، ومن ناحية تنوع قدراتها. فهي لم تُبْنَ من الأعلى دائمًا، بل أُعيدَ تشكيلها من الأسفل، من خلال الصراعات والمفاوضات والتسويات. ويقترب هذا التصور النظري من فكرة غورميندر بهامبرا عن "إعادة تأطير الحداثة"؛ إذ لا ينظر إلى الدول غير الغربية بوصفها دولًا "متأخرة"[16]، بل هي كيانات سياسية Polity أنتجت حداثتها الخاصة في سياقاتها، واكتسبت حالة الدولة Statehood الخاصة بها، ولها مسارات تدوُّل عن التجربة (أو حتى التجارب) الأوروبية، وضمنها صنعت القوى الاجتماعية الدولةَ في سياق الاستعمار الغربي، واتبعت في ذلك مسارات هجينة لم تخلُ من إعادة صوغ الحداثة، بتعبير بهامبرا، ولم تكن تكرارًا خطيًا للنموذج الغربي.

يعني هذا التصور النظري المبدئي أن ثمة تحولًا منهجيًا في دراسات الدولة، يدعو إلى دراستها كما هي، ودراستها من الداخل، لا كما ينبغي أن تكون وفق تصور نظري مسبق، أو بوصفها نسخة ناقصة أو مشوهة أو مستوردة، من نموذج تاريخي جاهز ناجز يراد له أن يكون مهيمنًا ومعولمًا، أو وفق نموذج الشذوذ والانحراف عن النموذج الأصلي. ولا تهتم هذه الرؤية النقدية بمدى التطابق مع نموذج الدولة الغربي، بل بمقاربة الدولة كما يتصورها ويفهمها من يعيشون فيها[17].

حديثًا، وفي هذا السياق، نشر صلّوخ، الباحث العربي الوحيد من بين المساهمين في الكتاب، مقالة نقدية معمقة تقدم مقاربةً جديدةً في التنظير للدولة العربية (أو للدول العربية، بالجمع) عبر خطوتين منهجيتين: الخطوة الأولى هي تعليق نموذج تشكُّل الدولة في أوروبا الغربية، ووضع تجربة العالم العربي في حوارٍ مع تجارب مناطق أخرى من الجنوب الكبير؛ ومن خلال ذلك، يفحص مساراتٍ بديلةً لسيرورتَي تشكُّل الدولة العربية وبنائها مقارنةً بالنموذج الأوروبي الغربي وبمناطق أخرى في الجنوب. والخطوة الثانية هي تقديم تنظيراتٍ بديلة للدولة العربية، خاصة بعد انتفاضات الربيع العربي، تفكك الافتراضات التي تضعها نظريات الدولة، وتعيد النظر في التمايزات التقليدية الراسخة بين الدولة والنظام، وبين الفاعلين الدولتيين وغير الدولتيين، وبين المجالين الخاص والعمومي، وبين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وغيرها من التمايزات[18].

من ناحية أخرى، يمكن تسجيل ثلاث ملاحظات عامة أساسية خاصة بأطروحات الكتاب. تتعلق الملاحظة الأولى بالنزعة إلى التركيز على زاوية من التحليل على حساب زوايا أخرى؛ إذ تركز مثلًا بعض الفصول (خاصة الثالث والخامس والتاسع) على دور النخب والزعامات، على حساب دور الجماهير والحركات الاحتجاجية والمعارضة وأشكال النضال اليومي، التي يسميها آصف بيات "اللاحركات"[19]؛ فالاحتجاجات ليست "رد فعل"، بل هي نتيجة لتراكمات سياسية ويمكن أن تتحول إلى استراتيجيات وديناميات سياسية قادرة على التأثير.

أما الملاحظة الثانية، فتتعلق بمقاربة الدين من منظور طائفي؛ إذ تناقش بعض الفصول (خاصة الفصل الثالث) الدين لكنها لا تستكشف قوته التفسيرية على نحو كافٍ. فتقديمه بوصفه "هوية"

16 Gurminder K. Bhambra (ed.), *Rethinking Modernity: Postcolonialism and the Sociological Imagination* (London: Palgrave Macmillan, 2007).

الجوهرية بينها ويحدّ من قدرتها التفسيرية. وهذا حال مفهوم "الدول الضعيفة" الذي تعرّض لانتقادات بوصفها فئة تجمع أنماطًا مختلفة وغير متماسكة من الأنظمة.

17 ينظر في هذا السياق: عبد الكريم أمنكاي، "الدولة العربية في أعين مواطنيها: تحليل للاتجاهات الفردية"، **سياسات عربية**، مج 14، العدد 78 (كانون الثاني/ يناير 2026)، ص 39-77.

18 باسل صلّوخ، "التنظير للدولة العربية: مسارات وزمنيات وتصوّرات بديلة"، **سياسات عربية**، مج 14، العدد 78 (كانون الثاني/ يناير 2026)، ص 17-37.

19 آصف بيات، **الحياة السياسية: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط**، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).

طائفية يحجب سمته بوصفه حقلًا صراعيًا وتنافسيًا، ومجالًا نضاليًا واحتجاجيًا حين يصبح جـزءًا من السياسي، خاصة حين توظفه الحركات الدينية التي تسعى لإعادة تشكيل مراكز القوة داخل الطائفة، أو تشكيل طائفيات جديدة، أو تفعيل تعبئة جماهيرية شعبوية على أساس شعارات دينية، والترويج لنمط محدد من التديّن أو الأيديولوجيا الدينية حتى ضمن الطائفة الواحدة.

أخيرًا، تتعلق الملاحظة الثالثة بمدى تمثيلية الحالات العينية المدروسة، وهي ملاحظة يمكن وصفها بالإشكالية المزمنة في دراسات المنطقة العربية عامةً، وفي دراسات الدولة العربية خاصة. يتناول الكتاب عددًا محدودًا من الحالات العربية (العراق ولبنان والأردن، إضافة طبعًا إلى حالة غير عربية، هي أفغانستان)، ما يجعلها غير تمثيلية ولا تغطي على نحو كافٍ التنوع الشديد في نماذج "الدولة/ الدول العربية" وسياقاتها وتواريخها وتصوراتها، ويغيب عنها التأمل المعمق في حالات أخرى مهمة، خاصة دول الخليج والمغرب العربيّين.

خاتمة

لا يتناول الكتاب جملة مهمة من المتغيرات، التي يمكن، بحسب أطروحاته نفسها، أن تؤثر في التدوُّل والنظاموية في البلدان العربية، خاصة سياسة التمييز بين الجنسين بوصفها أداة للسيطرة والضبط، وسياسة البيئة والمناخ، وكيفية تعامل الدولة مع أزمات البيئة وتداعيات التغير المناخي، وعلاقة الدولة بالرقمنة وتكنولوجيات الاتصال والمراقبة الحديثة وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي التي لا تنفك تتطور على نحو أسّي خلال السنوات الأخيرة؛ إذ يمكن أن تثير التطورات المتسارعة في هذا الشأن أسئلة تتزايد إلحاحًا بشأن أثرها في الحكم والحوكمة والتدوُّل وبقاء الأنظمة ومطواعيتها، فضلًا عن علاقة الدولة بالاقتصاد غير الرسمي، من ناحية نطاقه وحجمه المتزايد، خاصة في ظل العولمة الرقمية، وكيفية توظيف الدولة السوق الموازية أداة للسيطرة، وكيفية تأثير هذه العلاقة في التدوُّل وتعزيز النظاموية. وهذه المسائل حية وملحّة يمكن أن يثيرها مشروع الكتاب ويحفز على التأمل فيها، على الرغم من أنه لا يشتبك معها.

مع ذلـك، ينطوي الكتاب على إمكانيات واعـدة لإثـراء التنظير حول الدولة العربية، وهو لا يسعى لصوغ "نظرية واحدة للدولة العربية"، بل يطرح مجموعة من المقاربات النظرية التي تتناول أبعادًا متعددة، انطلاقًا من عمليتَي التدوُّل والنظاموية بوصفهما عمليتين متوازيتين ومتزامنتين، قد يفضي توافقهما أو التوتر بينهما إلى مخرجات مختلفة. ويبين الكتاب أن الدول العربية ترجّح، في كثير من حالاتها، أولويةَ بقاء النظام وتعزيز النظاموية على حساب بناء الدولة وتعزيز التدوُّل؛ وذلك في العديد من المجالات، مثل الأمن والتنمية وإدارة الاحتجاجات الاجتماعية. ويبين الكتاب أيضًا ضرورة تجاوز النظر إلى الدولة العربية بوصفها كيانًا سياسيًا متجانسًا واحدًا وموحدًا، بل هي حقل تنافسي وصراعي ولا تنفصل حدودها عن المجتمع، بمختلف مجموعاته ونخبه وأبعاده وديناميّاته.

لا ريب في أن **فهم الدولة العربية** يظل جديرًا بالقراءة عربيًا، خاصة أن حقل دراسة الدولة العربية يشهد خلال السنوات الأخيرة زخمًا متزايدًا، وخاصة أيضًا بعد المآلات المتباينة التي اتخذتها انتفاضات عامَي 2011 و2019، إذ باتت أسئلة الدولة والمواطنة والشرعية أكثر حضورًا في وعي المواطنين العرب، كما تُظهره الدراسات المسحية، إلى جانب تصاعد الاهتمام الأكاديمي داخل المنطقة وخارجها[20]. ويتجلى ذلك في إنتاج علمي، نظري وإمبريقي، متنامٍ، مثل عملَي عزمي بشارة الرئيسَين، **مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات**[21]، و**الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار**[22]، والعدد الخاص الذي نشرته دورية **سياسات عربية** عن "الدولة العربية بعد الانتفاضات"، وغير ذلك. ونتفق كل الاتفاق مع ما ذهب إليه صلّوخ ومي درويش في مقدمتهما لهذا العدد الخاص، حين ذكرا "أننا، نحن العرب، نعيش اليوم لحظة الدولة بامتياز"[23]، وأن الدولة هي "'عُقدَة العُقَد' في شبكةٍ من المفاهيم/ الظواهر المتعددة الأبعاد التي لا يقوم الاجتماع السياسي الحديث إلا بها؛ فعندها تنعقد خيوط المجتمع والشرعية والديمقراطية والمواطنة والهوية والأمة والتنمية والأمن وهلم جرّا، ومنها تستمد هذه المفاهيم معناها وحدودها وإمكانات تحققها"[24]. ويمكننا، بناءً على ذلك وعلى أدبيات أخرى عديدة، القول إنه لا مجتمع (مدني) من دون دولة، ولا دولة حديثة من دون مواطنة، ولا ديمقراطية أو انتقال ديمقراطي من دون دولة[25]، ولا شرعية يمكن قياسها من دون مؤسسات دولة، ولا تنمية تستقر من دون جهاز دولة ينظمها ويحميها. وفي هذا السياق، لا ريب، مرة أخرى، في أن قراءة كتاب **فهم الدولة العربية**، على الرغم من حدوده، تعمّق فهمنا للدولة العربية.

---

20 باسل صلّوخ ومي درويش، "مقدمة: الدولة العربية بعد الانتفاضات"، **سياسات عربية**، مج 14، العدد 78 (كانون الثاني/ يناير 2026)، ص 9-16.

21 عزمي بشارة، **مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظريات والسياقات** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).

22 عزمي بشارة، **الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

23 صلّوخ ودرويش، ص 9.

24 المرجع نفسه، ص 15.

25 يمكننا الاكتفاء بما نشره بشارة في هذا الصدد: عن المواطنة مكونًا جوهريًا للدولة والوجهَ الآخر لسيادتها، ينظر: بشارة، **مسألة الدولة**؛ وعن الدولة شرطًا للمجتمع المدني، ينظر: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط 9 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017 [1996])؛ وعن الدولة ورسوخها شرطًا لنجاح الانتقال الديمقراطي، ينظر: عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

المراجع

العربية

أمنكاي، عبد الكريم. "الدولة العربية في أعين مواطنيها: تحليل للاتجاهات الفردية". **سياسات عربية**. مج 14، العدد 78 (كانون الثاني/ يناير 2026).

الأيوبي، نزيه. **تضخيم الدولة: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة حسين أمجد. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

بشارة، عزمي. **المجتمع المدني: دراسة نقدية**. ط 9. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017 [1996].

_____. **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

_____. **مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظريات والسياقات**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

_____. **الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

بورديو، بيير. **عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس (1989-1992)**. ترجمة نصير مروة. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

بيات، آصف. **الحياة السياسية: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط**. ترجمة أحمد زايد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

جرامشي، أنطونيو. **كراسات السجن**. ترجمة عادل غنيم. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.

الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسة حالة. محمد حمشي ومراد دياني (محرران). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

شرابي، هشام. **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**. ترجمة محمد شريح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

صلّوخ، باسل. "التنظير للدولة العربية: مسارات وزمنيات وتصوّرات بديلة". **سياسات عربية**. مج 14، العدد 78 (كانون الثاني/ يناير 2026).

صلّوخ، باسل ومي درويش. "مقدمة: الدولة العربية بعد الانتفاضات". **سياسات عربية**. مج 14، العدد 78 (كانون الثاني/ يناير 2026).

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

الأجنبية

Al-Shadeedi, Al-Hamzeh & Nancy Ezzeddine. "Libyan Tribes in the Shadow of War and Peace." Clingendael International Affairs Think Tank and Academy. 2019. at: https://acr.ps/hBybGVv

Bhambra, Gurminder K. (ed.). *Rethinking Modernity: Postcolonialism and the Sociological Imagination*. London: Palgrave Macmillan, 2007.

Evans, Peter B, Dietrich Rueschemeyer & Theda Skocpol (eds.). *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Lasswell, Harold D. *Politics: Who Gets What, When, How*. New York: Whittlesey House, 1936.

Mann, Michael. *The Sources of Social Power*. Cambridge: University Press, 1986.

Migdal, Joel S. *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*, Cambridge Studies in Comparative Politics. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Mitchell, Timothy. "The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics." *American Political Science Review*. vol. 85, no. 1 (1991).

Scott, James C. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed*. Yale Agrarian Studies. New Haven/ London: Yale University Press, 1998.